المعلم الخامس : جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد :

من المعالم المهمة أيضا لفَهم السنة فَهما صحيحًا : أن نجمع الأحاديث الصحيحة الواردة في الموضوع الواحد ، حتى نردَّ متشابهها إلى محكمها ، ونحمل مطلقها على مقيِّدها ، ونفسِّر عامَّها بخاصِّها ، وبذلك يتَّضح المعنى المراد منها ، ولا يضرب بعضها ببعض .

بعض الناس يتمسَّك بحديث واحد ، وينسى ما ورد من أحاديث أخر في الموضوع ، بعضهم مثلا يأتي بحديث : « بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبا كما بدأ ، فطوبى للغرباء»[1]. ويريد أن يأخذ من هذا الحديث أن الإسلام سيضعف وستزول دولته ، وتنخفض رايته إلى آخره . . . وبدا هذا الإنسان ضدَّ المبشرات من القرآن والسنة والتاريخ وسنن الله في المجتمعات .

وبعضهم أيضًا يذكر الحديث الآخر الذي رواه البخاري بسنده ، إلى الزبير بن عدي ، قال : أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج ، فقال : اصبروا ، فإنه « لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه ، حتى تلقَوا ربَّكم» . سمعتُه من

---

(١) رواه مسلم في الإيمان (١٤٥) ، وأحمد (٩٠٥٤) ، وابن ماجه في الفتن (٣٩٨٦) ، عن أبي هريرة .

نبيِّكم ﷺ[1]. ويريد أن يأخذ منه : أن الحياة تنتقل من حسن إلى سيئ ، ومن سيئ إلى أسوء ، ومن الأسوأ إلى الأشدِّ سوءا حتى تقوم الساعة .

أين هذه المبشرات التي جاءت بها السنة إذن ؟

أين الانتصار على اليهود؟ كما روى أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال :« لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود ، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر : يا مسلم يا عبد الله ، هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله ، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود »[2].

أين انتصار الإسلام؟ كما روي عن تميم الداري رضي الله عنه قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليبلغنَّ هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار ، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين ، بعزِّ عزيز أو بذلِّ ذليل ، عزًّا يعزُّ الله به الإسلام ، وذلاً يذلُّ الله به الكفر »[3].

---

(١) رواه البخاري في الفتن (٧٠٦٨) ، وأحمد (١٢٣٤٧) ، والترمذي في الفتن (٢٢٠٦) .

(٢) رواه مسلم في الفتن وأشراط الساعة (٢٩٢٢) ، وأحمد (٩٣٩٨) .

(٣) رواه أحمد (١٦٩٥٧) وقال مخرجوه : إسناده صحيح على شرط مسلم ، والحاكم في الفتن والملاحم (٤/٤٣٠) ، وشرح مشكل الآثار (٦١٥٥) .

أين فتح رومية والقسطنطينية؟ كما جاء عن عبد الله بن عمرو أنه سئل : أيُّ المدينتين يفتح أوَّلا قسطنطينية أو رومية؟ قال : فدعا عبد الله بن عمرو بصندوق له حَلَق فأخرج منه كتابا ، فجعل يقرأه قال : فقال : بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب إذ سُئل : أيُّ المدينتين يفتح أوَّلا قسطنطينية أو رومية ؟ فقال النبي ﷺ : « بل مدينة هرقل أوَّلا تفتح »[1].

أين ظهور المهدي الذي سيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا؟ كما جاء عن أبي سعيد مرفوعًا قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلما وعدوانا » قال : « ثم يخرج رجل من عترتي - أو من أهل بيتي - من يملؤها قسطا وعدلا ، كما ملئت ظلما وعدوانا »[2].

أين هذه الأحاديث وأمثالها؟ لا بد أن تستقيم الأحاديث بعضها مع بعض ، أن نجمع ما ورد في الموضوع الواحد لنعرف كيف نفهم هذا الحديث .

---

(١) رواه أحمد (٦٦٤٥) ، وقال مخرجوه : إسناده ضعيف ، والحاكم في الفتن والملاحم (٥٥٥/٤) ، وصحح إسناده على شرطهما ، ووافقه الذهبي ، وقال الهيثمي في المجمع : (٣٢٣/٦) : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، غير أبي قبيل ، وهو ثقة ، وصححه الألباني في الصحيحة (٤) .

(٢) رواه أحمد (١١٣١٣) وقال مخرجوه : إسناده صحيح على شرط الشيخين ، وأبو يعلي (٩٨٧) ، وابن حبان (٦٨٢٣) وقال الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين ، والحاكم في الفتن والملاحم (٥٥٧/٤) وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

يقول ابن حجر في تعليقه على هذا حديث : « لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شرٌّ منه » : (ويحتمل أن يكون المراد بالأزمنة المذكورة أزمنة الصحابة ، بناء على أنهم هم المخاطبون بذلك فيختصُّ بهم ، فأما مَن بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور ، لكن الصحابي فهم التعميم ، فلذلك أجاب مَن شكا إليه الحجاج بذلك ، وأمرهم بالصبر ، وهم أو جلُّهم من التابعين)[1] .

كيف نقول إن زمن الحجاج ـ الذي عمَّت الشكوى منه ـ أفضل من زمن عمر بن عبد العزيز الذي جاء بعده بيسير ، وقد كثر الخير ، واضمحل الشرُّ في زمنه ؟

هناك فترات تأتي مضيئة ، وينتصر فيها الإسلام ، وينتشر نوره ، ويعود الناس إلى الدين ، بعد فترات مظلمة . فلا شكَّ من أجل أن نفهم الأحاديث فَهما صحيحا دقيقا لا بدَّ أن ننظر نظرة كليَّة للأحاديث .

ابن القيم رحمه الله ، نظر إلى حديث « بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ »[2] فقال : (وهذه الغربة قد تكون في مكان دون مكان ، ووقت دون وقت ، وبين قوم دون قوم)[3] . الغربة هنا تعني دورات ، أو كما نقول نحن : موجات . ولم يذكر

---

(١) فتح الباري (٢٢٨/١٦) طبعة الحلبي .

(٢) سبق تخريجه صـ ٥٣ .

(٣) مدارج السالكين (١٩٦/٣) .

الحديث غربة عامة دائمة شاملة ، يكون الإسلام فيها غريبا في كلِّ مكان ، وإنما يكون غريبا في بلد ، ثم يفتح الله عليه في بلد آخر ، غريب في بيئة ، ثم في بيئة أخرى يقويِّه الله ، غريب في زمن معيَّن ، ثم يأتي زمن أفضل منه ، وهكذا . كما قال إقبال رحمه الله : هو الإسلام لا تغرب شمسه أبدا . يغرب في ناحية ، فتطلع شمسه في ناحية أخرى ، غربت شمسه في الأندلس ، فدخل في أوربا ، طرد من الأندلس فدخل أوربا مرة ثانية على أيدي العثمانيين ، وهكذا .

فلا بد لكي نفهم الأحاديث أن نفهمها فهما كليًّا .

منهج الصحابة في فهم السنة :

أصحاب النبي ﷺ والسلف الصالح من هذه الأمة ما كانوا ينظرون هذه النظرة الجزئية في فَهم أحاديث النبي ﷺ ، بل كانوا ينظرون إلى الدين كلِّه ، سواء من القرآن أو السنة ، لا يأخذون بعض القرآن دون بعض ، ولا بعض السنة دون بعض ، إنما يأخذون الدين كلَّه قرآنًا وسنة ، كما قال الله : ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ (المائدة:٤٩) ، وهذا هو الواجب علينا ، أن نأخذ السنة كلَّها ، ننظر إلى الأحاديث ونتأمَّلها

في ضوء مقاصد الإسلام الكليَّة ، وسنجد أنه لا تعارض بين الأحاديث بعضها وبعض . ولا تعارض السنة القرآن ، ولا تعارض السنة الواقع ، ولا تعارض السنة العقل والعلم ، إذا وجدت شيئا من المعارضة ، فإما السنة غير ثابتة ، أو غير صحيحة ، وإما الآفة في فَهمنا نحن للسنة ، فلا بدَّ أن نراجع أفهامنا ، وبذلك تستقيم لنا الأمور ، ويستبين لنا السبيل ، وتتَّضح لنا الحجة ، وتتبيَّن المحجَّة ، وقد تركنا ﷺ على المحجَّة البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك .

أكتفي بهذا القدر فالموضوع طويل ، وأنصح بمراجعة كتابي (كيف نتعامل مع السنة؟) .

الإجابة على الأسئلة المطروحة

ضوابط رواية الأحاديث الضعيفة

السؤال الأول : ما هي الضوابط التي لا بدَّ منها لرواية الأحاديث الضعيفة ؟

ذكرتُ ذلك أثناء المحاضرة ، كما ذكرتُ ذلك في كتابي (كيف نتعامل مع السنة) وكتابي (المنتقى من الترغيب والترهيب)، وهو تلخيص لكتاب الحافظ المنذري المشهور (الترغيب والترهيب) ، والذي يعتمد عليه كثير من الوعاظ والخطباء ، فيأخذون من أحاديثه ، ولا يراعون شروطها . فقمت والحمد لله

بانتقاء الأحاديث المقبولة من هذا الكتاب ، وذكرتُ فيه الضوابط التي لا بدَّ منها لرواية الأحاديث الضعيفة .

وقلتُ : حتى لو كانت الشروط الثلاثة التي ذكرها العلماء متوفِّرة ، ولكن الحديث فيه شيء يمجُّه العقل المعاصر ، فلا يجوز ذكره ، فأنت تخاطب الناس ، ولا بد أن تخاطبهم بما يحبب إليهم الدين ، لا بما ينفِّرهم من الدين ، فلا داعي أن أعتمد على أحاديث ضعيفة فيها أشياء لا تقبلها العقول ، مثل التفسيرات اللغوية التي ذكرتُها .

كما قلتُ لا بد أن نروي الضعيف بصيغة التمريض والتضعيف ، فلا نقول : قال رسول الله ﷺ ، فأنا أشترط أن يكون الحديث بعيدًا عن المبالغات ، فإن هذا يضرُّ الدين ولا ينفعه .

انتقاد كتب السنة الصحيحة

السؤال الثاني : هل يمكن أن تنتقد كتب السنة الصحيحة ؟

لا أدري ما المقصود بهذه الكلمة؟ العلماء قالوا : إذا رُوي الحديث في الصحيحين فقد جاز القنطرة ، ومع هذا هناك بعض أحاديث في الصحيحين يمكن أن تُنتقد ، فإذا انتقدها عالم محقِّق ، بناء على نظر يقبل نقده ، وليس كلُّ إنسان يقبل نقده .

نحن نعرف مثلا أن الإمام مسلم رحمه الله له في صحيحه أحاديث أصول وأحاديث متابعة ، وهو يشترط في الأصول

ما لا يشترط في المتابعات ، والمتابعات هذه من الدرجة الثانية ، فكثير من الناس لا يميِّز هل رواه مسلم في أصل الباب ، أو في المتابعات ، فلا بدَّ أن ينتبه لهذا .

أما الكتب الصحاح الأخرى ، مثل : صحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ففيها أحاديث مردودة ، ومن حقِّ أيِّ عالم أن ينظر إلى رواتها وأسانيدها ، وأحاديث السنن الأربعة نفس الأمر ، لا بدَّ من النظر فيها إلى الرواة والأسانيد .

يعني الأصل في البخاري ومسلم الصحَّة ، خصوصا أحاديث الأصول في مسلم . ولكن بعض الأحاديث التي ثبتت عندهما لم تثبت عند بعض الأئمة ، وهم أئمة .

إمكانية كذب الثقة

السؤال الثالث : هل يمكن أن يكذب الثقة ؟

الثقة لا يكذب ، لكن من يكون ثقة عند بعض العلماء ، قد لا يكون كذلك عند غيرهم . . .

اختلاف المحدثين في التصحيح والتضعيف

السؤال الرابع : قد نقرأ حديثًا صحَّحه أحد المحدِّثين وضعَّفه الآخر ، فما العلَّة في ذلك؟

هذه أحكام تختلف باختلاف المصحِّحين والمضعِّفين ، وهناك مدارس مختلفة ، ولا يمكن أن نحكم على الناس جميعًا بحكم واحد .

فمثلا : العلامة الشيخ أحمد شاكر في تخريجه للمسند للإمام أحمد ، وقد أخرج منه ستة عشر جزءا حوالي ثلثه تقريبًا ، كان يعتمد توثيق ابن حبان ، مَن وثَّقه ابن حبَّان وثَّقه ، ونحن نعرف أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، الراوي إذا روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ، ولم يروِ مناكير ، يعتبر ثقة عند ابن حبان . ولكن هل يكفي هذا ؟ لأن الإنسان غير الثقة قد يروي عنه ثقة ، وغير الثقة قد يروي عنه الثقة ، فهذا الضابط غير مقبول عند المحدِّثين ، لكن الشيخ شاكر رحمه الله من أعلم الناس حقيقة بالتخريج ، ومن الأئمة في عصرنا ، وعمله في مسند الإمام أحمد وفي غيره من الكتب عمل أصيل من غير شكٍّ .

أيضا هو تساهل في التوثيق ، فأكثر الرواة المُختلَف فيهم مثل عبد الله بن لهيعة ، وشهر بن حوشب ، وعبد الله بن عقيل ، كثير من الرواة الذين اختلف فيهم القدماء ، ورفضهم بعضهم بإطلاق ، وبعضهم رفض بعض أحاديثهم ، وبعضهم ضعَّفهم ، وبعضهم حسَّنهم ، هو وثق هؤلاء . مثلا قالوا : ابن لهيعة إذا روى عنه أحد العبادلة : عبد الله بن المبارك ، عبد الله بن وهب ، عبد الله بن يزيد المقري ، هو مقبول وإلا فلا ، فهو وثق ابن لهيعة بإطلاق .

كذلك الشيخ الألباني يصحِّح بكثرة الطرق ، وهو ما لا أوافق عليه بإطلاق ، وأحيانًا يصحِّح أحاديث ضعيفة ، وأحيانًا يضعف أحاديث صحيحة .

وفي الحقيقة عيب كثير من المُحدِّثين أنهم لا يطبِّقون القواعد . على سبيل المثال ، قالوا في القواعد : إن الحديث إذا كان شاذًّا أو معلَّلا ، ينبغي أن يُرفض ، والعلَّة قد تكون في المتن ، وقد تكون في السند .

فيأتي الشيخ الألباني ويحسن حديث : « القدرية مجوس هذه الأمة »[1] . وابن حزم يقول عن هذا الحديث ، وعن حديث : « تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة ، حاشا واحدة فهي في الجنة » : (هذان حديثان لا يصحَّان أصلاً من طريق الإسناد ، وما كان هكذا فليس حجة)[2] . وكلمة (القدرية) مصطلح غريب ،

---

(١) رواه أبو داود في السنة (٤٦٩١) ، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣٩٢٥) ، والحاكم في الإيمان (٨٥/١) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر ، ووافقه الذهبي ، والطبراني في الأوسط(٢٤٩٤) ، وقال الهيثمي في المجمع (٤١٧/٧) رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه زكريا بن منظور ، وثقه أحمد بن خالد وغيره وضعفه جماعة ، وصحح وقفه الدارقطني في العلل (٢٩٨٣) ، عن ابن عمر .

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم (٢٩٢/٣) ، طبعة شركة مكتبات عكاظ ، سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

فنسبتهم إلى القدر غير صحيحة ، وقد قيل : إن أولى الناس بالقدر مَن يثبته ، وليس مَن ينفيه .

كذلك صحَّح الشيخ الألباني حديث : «الوائدة والموءودة في النار»[1]. فكيف هذا والقرآن الكريم يقول : ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ (التكوير:٨،٩) ، وهذا معناه : أنها لا ذنب لها ، فكيف تكون في النار؟! والله تعالى يقول : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ (الإسراء:١٥) . وفي رواية أخرى : «الوائدة والموءودة في النار ، إلا أن تدرك الوائدة الإسلام فتسلم»[2]. يعني هناك فرصة للوائدة أن تنجو ، وليس للموءودة أي فرصة !

وقد رجعت إلى الشُّرَّاح لأرى ماذا قالوا في توجيه الحديث ، فلم أجد شيئًا ينقع الغُلة .

ولذلك أقول أيضا : من ضمن الضوابط والمعالم في التعامل مع الأحاديث التي نذكرها : أنه يجب أن تُفهم الأحاديث في ضوء

---

(١) رواه أبو داود في السنة (٤٧١٧) ، وابن حبان في صفة النار (٧٤٨٠) وقال الأرناؤوط : رجاله ثقات ، عن عبد الله بن مسعود .

(٢) رواه أحمد (١٥٩٢٣) وقال مخرجوه : رجاله ثقات ، لكن في متنه نكارة ، والنسائي في الكبري في التفسير (١١٦٤٩) ، والطبراني (٤٠/٧) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١٧/١) : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح والطبراني في الكبير بنحوه ، عن سلمة بن يزيد الجعفي .

القرآن الكريم ، القرآن هو الحاكم ، القرآن هو الأصل ، وعيب كثير من المحدِّثين التساهل في هذا الأمر .

ينبغي لذلك أن ندخل الفقه في الحديث ، أنا مما أدعو إليه دائما : أن نصل ما بين الفقه والحديث . عيب كثير من المُحدِّثين أنهم لا يشتغلون بالفقة ، وعيب كثير من الفقهاء أنهم لا يشتغلون بالحديث ، نريد للمحدِّث أن يشتغل بالفقه وأصوله ؛ حتى تتكوَّن عنده الملكة الفقهية ، ونريد أيضًا للفقيه أن يشتغل بالحديث والرواية ؛ حتى تتكوَّن لديه الصنعة الحديثية ، وبهذا المزيج يوجد العلماء الذين كانوا يقال عنهم : فقهاء الحديث أمثال الإمام مالك (١٧٩هـ) ، والإمام الشافعي (٢٠٤هـ) ، والإمام أحمد(٢٤١هـ) ، الأئمة : ابن عبد السلام (٦٦٠هـ) ، وابن تيمية (٧٢٨هـ) ، وابن القيم (٧٥١هـ) ، والصنعاني (١١٨٢هـ) ، والدهلوي(١٢٤٧هـ) ، والشوكاني (١٢٥٠هـ) ، وأمثالهم . هذا الذي نريده ، حتى نفهم السنة ونتعامل معها تعاملا صحيحا .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .